العربيّة واقع وآمال

د. محمد بسناسي(*)

توطئة:

ليست اللغة مجرد لسان ينطق به أهله بغية التواصل، ولكنّها أيضاً الوعاء الذي يحتوي فكرهم، وفلسفتهم في الحياة. واللغة منظومة متكاملة تمنح أنساقاً للتعبير والتواصل، حسب الحال والسياق؛ فيدور المرء في فلك هذه المنظومة وهو متقيّد وفق نواميسها. «على الفرد أن يستجيب في النهاية للغة وقوانينها وسلطتها، فهو يوجد داخل اللغة، يتلفظ بها ويفكر بها»(١). ويعتري اللغات ما يعتريها من حوادث تتصل بمصائر البشر، وتاريخهم المتقلّب دائماً؛ فلا ضير أنْ تشهد اللغة في صيرورتها محطات متباينة، إذ قد تبلغ الغاية من الألق والذيوع، فتصيب إذ ذاك قسطاً وافراً من الهيمنة والانتشار، كما قد يخبو وهجها، فيمسّها جانب من الفتور والخفوت.

وإنّ مسارات اللغات لا تنتظم على نسق واحد، ولا تؤول بالضرورة إلى المآل ذاته؛ فهناك لغات انبعثت من جديد بعد مواتها، وانقلبت حيّة ترزق كما هو شأن العبريّة، ولغات انقطع التواصل بها، ودخلت سجّل المحفوظات

(*) دكتور في الترجمة والمصطلحيّة – الجزائر.

(١) سامي أدهم، فلسفة اللغة – تفكيك العقلي اللغوي- بحث أبستمولوجي أنطولوجي، ص ١٥٣.

(الأرشيف) كاللاتينية والإغريقية القديمة، ولغات حُلّت شفرتها، بفضل الترجمة، بعدما كانت ردحاً من الزمن جملة رموز مبهمة، لا يفقه الدارس فيها معنى أو مبنى، وهذا ما يقال عن الهيروغليفية، ولغات سافرت في الزمان والمكان مسيرة تاريخيّة باهرة، وصمدت وبقيت متداولة كالعربيّة. وهناك بالمقابل لهجات ولغات تموت في صمت مطبق، وتندثر بالكليّة، لاسيّما تلك التي قناتها التواصليّة الوحيدة لا تربو على المشافهة، وهناك لغات تتفرد بانتشار كوني، وتتصدر أخواتها مثلما تعرفه الإنجليزية من شأوٍ في عصرنا الحاضر. «واللغات، كظواهر اجتماعيّة تنمو وتزدهر، وتضعف وتضمحل، يعتريها ما يعتري الأحياء»(٢).

ومسألة اللغة حيويّة، لما استعملت عبر التّاريخ في تفتيت البلد الواحد، بتجزئته إلى أقاليم عديدة، وهذا شأن خريطة العالم السيّاسيّة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانيّة أوزارها إلى يومنا هذا، في حين أنّ بلدانا قويّة، على اختلاف ألسنتها، تزداد تكتّلاً، وتعقد أحلافاً للبقاء في الرِّيادة، حتّى يتسنّى لها قيادة زمام الشعوب والأمم. وفي خضّم العولمة التي مسّت أيضاً الأطلس اللغوي، خليق بنا التساؤل عن واقع العربيّة اليوم، وما هو مأمول تحقيقه للرقيّ بها لغةً فاعلة وعالميّة.

١- واقع العربيّة بين التعريب والتعليم:

لم يستتب للغة العربية ما هو مأمول من تعميم استعمالها قناةَ تواصل فاعلة ومؤثرة في جميع المجالات والاختصاصات، هذا ولئن قطعت مسألة التعليم في مختلف الأقطار العربية أشواطاً لا بأس بها، إنّ واقع الممارسة اللغويّة يُعرب عن محاولات تحاشي العربيّة في بعض الحقول المعرفيّة، كأنّ العرب

(٢) محيي الدين صابر، المجلّة العربيّة للدراسات اللغويّة، ص ١٠.

أصبحوا يعانون انفصاماً مزمناً، في مسألة الهويّة، وبالخصوص الهويّة اللغوية. هذا مع كون «اللغة تمثّل أقنوماً أساسيًّا في الوحدة الثقافية للعالم العربي»(٣). فبعد استقلال البلدان العربية، تأرجحت قضايا التعريب من بلد لآخر، وكانت مبادرات التعريب تحت الوصاية السياسية في الغالب الأعمّ؛ أي طغى الجانب العَقَدي (الأيديولوجي) على الجانب المعرفي والمنهجي؛ فوقع تسرّع أحياناً، وتباطؤ أحياناً أخرى، وانتهى المطاف إلى ترسيخ كلٍّ من الثنائية اللغوية (bilinguisme) والازدواجية اللغوية (diglossie)(٤).

ونحن نعلم ما لأثر التاريخ من تراكمات إزاء «ترسيخ» هاتين الثنائيتين اللسانيتين، بل وتغلغلهما في الواقع اللغوي العربي واستوطانهما الوثيق، كما لا يمكن التغافل عن الدور السياسي الحاسم في تشكل تمثلات الحالة اللغوية، إذ في سياقات كثيرة هو الذي قرّر التعريب، الذي يُقصد به ههنا إحلال العربية لغة تعليم في الأطوار التربويّة المختلفة، واستعمالها كذلك في إدارات الدولة، ومؤسساتها، والسيّاسي هو الذي رسم حدوداً لهذه العملية، بحيث لا يمكن تجاوزها، وينطبق هذا الضرب من التعاطي مع التعريب في صورة مجلوّة على الحالة الجزائرية.

تلقف المثقفون والعلماء، والحال هذه، قرارات السياسيّ، كبقيّة أفراد الشعب، ولم تنشأ حركة فاعلة ومؤثرة، للمضيّ قدماً فيما يتصّل بإشاعة استعمال العربية على نطاق أشمل وأوسع. وحتّى جهود بعض الجماعات والأفراد والجمعيات المناضلة لتعميم العربيّة والدفاع عنها، لم تبلغ من

(٣) Gilbert Grandguillaume, Arabisation et politique linguistique au Maghreb, p. 12.

(٤) الثنائية اللغوية كاستعمال الإنجليزية والفرنسية في كندا، والازدواجية اللغوية كاستعمال الفصحى والدارجة في الوطن العربي.

القوّة ما من شأنه ممارسة ضغط إيجابي على السياسي، كيما يسارع لتحقيق رغائب المثقفين والباحثين، وتطلعاتهم. واللافت أنَّه حتّى تسميات وشعارات من قبيل «الدفاع عن العربية»، له من الدلالة ما هو غنيّ عن البيان، إذ كيف يُحمى عرينها، ويُصرّح بذلك جهاراً نهاراً، وهي في ديارها، وبنص الدستور والقانون. إنّ هذا النّوع من ردّات الفعل يَنِمُّ على دوائر الضيق والغبن التي تَلْقاها العربية بين ذويها وأهليها.

لقد كانت مخلّفات الحقبة الاستعماريّة باديةً في الأوساط العربيّة، إذ غداة استقلال أوطان البلاد العربية، بلغت مستويات الأميّة والجهالة نسباً مرتفعة؛ فلا يعزب عن البال مثلاً أنّ «قانوناً في سنة ١٩٣٨ أُعلنت بموجبه صراحة العربيّة لغة أجنبيّة في الجزائر»(٥). لذلك انطلق مسار التنميّة والبناء انطلاقة عسيرة. ينضاف إلى هذا تركة المستعمر الثقيلة، وتداعياتها المتوارثة من امتدادات لغويّة وثقافيّة؛ فالفرنسية ما زالت تنعم باحتفاء مميّز في بلدان المغرب العربي، مثلما تتبوأ الإنجليزية مرتبة سامقة في بلدان المشرق العربي. كلّ هذه التركة لم تُصَفَّ بعدُ، بل هي محفوظة ومصونة، وآية ذلك ما نراه في الجامعات والمدارس العليا من طغيان للغات الأجنبية فيما يتصل بتدريس اختصاصات وحقول معرفيّة عديدة بها؛ فنابتْ بذلك عن العربيّة في عمليّة الاتّصال والتّلقين.

إنّ الانفتاح على اللغات الأجنبيّة هو دأب اعتمده الكثير من الأمم والدول، بغية الإفادة من المعارف الحاصلة لشعوب أخرى في الفنون والعلوم والآداب، لكن هذا الانفتاح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمركزية اللغة الوطنية الرسميّة. فلو نأخذ على سبيل المثال معهد اللغات الشرقيّة بباريس (INALCO)، لوجدنا تنوّعاً

(٥) Gilbert Grandguillaume, Op.Cit., p. 96.

عجيباً في اللغات المدرّسة فيه (١٠٠ لغة)، بيد أن ذلك كلّه يصبّ في خدمة البحث العلميّ في فرنسا بالدرجة الأولى؛ أي إنّه انفتاح لإغْناء الدرس اللساني واللغة الفرنسيّة. لا جرم أنّ هذا الضرب من الانفتاح على اللغات فيه ما فيه من تثاقف معرفي، وتلاقح فكريّ، وهو يعطي القيمة المضافة المحمودة؛ ذلك أنّ هذا الانفتاح اللغوي لا يحجب مركزيّة اللغة الرسميّة، ولا يزحزح من مكانتها قِيْدَ أُنملة. ومن تُسوِّل لهم أنفسهم احتقار العربيّة، ينعتونها بعجزٍ متوهَّم في مسايرة مستجدّات المعرفة وكشوفاتها، ويرمونها بأنّها ليست لسان علم وحضارة.

وأكثر من ذلك، يبلغ تداول المحكيات القطريّة في الأرجاء العربيّة، مبلغاً متعاظماً، ورواجاً طاغياً، ولم ينفع إيجاباً هذا الرّواج المستحكم للهجات في بسط الذيوع اللازم للعربيّة، وتفشِّيها، إذ ما زالت الفصحى تقتصر على جملة مراسيم معدودات، وهذا ما يحول دون قلبها للكفّة لمصلحتها، بل إنّها ما تزال تشهد انحصاراً ونكوصاً. إنّ هيمنة التواصل اللهجيّ، قللت لا محالة دائرة استعمال الفصحى، ودفعتها دفعاً إلى التضاؤل والتراجع. خذ مثلاً لغة المسلسلات المدبلجة، التي كانت إلى وقت ليس بالبعيد تُعرض بالفصحى، إلى أن غدت الآن تلهج بالعاميّة، وتنطق بها. هذا ما يُبرز بصورة مجلوّة اتِّساع نطاقات تداول العاميّة، وحجم زحفها المطرّد.

لا ريب أنّ اللغة تحيا بحياة الناس متى أبدعوا بها الآداب والفنون، ومتى كانت لسان فتوحاتهم العلميّة، ومتى كان ديدنهم الإقبال المطرد على ضروب العلم والمعارف، العلميّة منها والتقنيّة، لكن بالمقابل تخبو جذوة اللغة إذا ما قلّ نشاط الإنسان الفكريّ بها، ومتى استبدل بها غيرها من اللغات. ولقد خاض ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في جوهريّة اللسان البشري، ودوره في تشييد المشروع الحضاري للمجتمع؛ لأن عصب العلوم هو اللغة. «ولا شكّ أنّ ابن خلدون إذ

يؤكد قيمة التواصل في اللغات والألسن، إنّما يصدر عن وعي بقيمة اللسان في تأسيس العمران والتعاون على تحقيقه»[٦]. وما هو واقع الآن هو أنّ الفصحى حلّت في الأوساط العربيّة بين مطرقة اللغات الأجنبية، المتغلغلة التداول في مستويات التعليم العالي والبحث العلمي، وبين سندان الدارجة الطاغيّة الرواج في الشارع والمنازل، وفي كلّ مكان تقريباً. وفي سياق كهذا، لا غروَ أن تتقلّص استعمالات العربية، ولكأنّي بها استحالت لغة أقليّةٍ في عقر دارها.

٢- في مفهوم المركزيّة اللغويّة:

إنّ العربيّة التي احتضنت نصّ الإسلام المؤسِّس، والتي كانت لسان حضارة إنسانيّة عالميّة، أنارت الآفاق مشرقاً ومغرباً، شمالاً وجنوباً، تعاني أكثر من أيّ وقت مضى، وتنادي من جحود أهلها وخاصّتهم. وإنّ اللغة لترجمان صادق لواقع الناطقين بها؛ لذا قد يبدو الوضع العربي غريباً، ذلك أنّ اللغة مكوّن رئيس من مكوّنات الشخصيّة القوميّة، بل تعدُّ اللغة امتداداً طبيعيًّا لتاريخ الأمّة وحضارتها، لكنّها تعرف غُبناً، وأحياناً استهتاراً سافراً بمكانتها التّي هي خليقة بها، وجديرة أن تتبوأها.

ومع هذا، يُروّج بعض أبناء العربية نظرية أنّها أصبحت لغة غير قابلة لاستيعاب العلوم والمعارف الحديثة الوافدة. وهذه النظرة تتكئ على نفعيّة التحصيل المباشر من اللغة الأجنبيّة، وهو تصوّر ينِمُّ على عجز فكريّ رهيب، وعلى كسل معرفيّ أكيد، وسماتهما القفز إلى الجاهز من المعارف بلغاتها الأصليّة، دون المرور بدرب الإبداع بالعربيّة، ولا حتّى بانتهاج مسالك الترجمة، وما تمثله من نشاط حيويّ، تمارسه حتّى المجتمعات المتقدمة، وتعكف عليه بنهمٍ وانتظامٍ.

(٦) مجدي بن عيسى، اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون، ص ٦١.

لا غروَ أنّ الواقع اللغوي العربي يتسّم بتنوّع ثقافي ولسانيّ هام، وبدل أن يكون هذا الزخم عامل ثراء وإثراء، يتحوّل في البلاد العربيّة إلى عامل صراع، بين منتصرٍ لغلبة العاميّة، ومنافحٍ عن الفصحى، ومائلٍ لغلبة اللغة الأجنبيّة وتمكنّها. ومن نواتج حلبة الصراع هذه، ضياع الجهد والطاقة، وتمديد عمر تشاكس لسانيّ عبثيّ. فبدل أن يكون مخزون المحكيّات رافداً ثرًّا لتغذية الفصحى وتطعيمها بالأحسن والأجود، وبدل أن تتبوّأ الترجمة أولوية عليا لإغناء العربية الفصحى، وتزويدها بما يستحدث في عالم المعرفة والعلوم والآداب، نلفي أنّ العربيّة تقاوم من أجل البقاء، وتصارع على جبهتين، إحداهما داخليّة (المحكيات العاميّة) والثانية خارجيّة (اللغات الأجنبيّة).

والأصل أن اللغة المركزيّة «المهيمِنة» تستقي موارد لغويّة متعددة حتّى تنتفع وتستفيد، وتؤكد مكانتها التي لا نزاع بشأنها. وهذا ما هو حاصل للفرنسيّة، إذ هي المهيمِنة في القطر الفرنسيّ، وفي الوقت نفسه تنعم بما تدرّه عليها المحكيّات المحليّة من مفردات وعبارات، بل ويمتد الانتفاع حتّى من بلدان النطاق الفرنكوفوني (سويسرا، بلجيكا، كندا...)، ولذا يحفل القاموس الفرنسيّ الأحادي اللغة بمفردات مستقاة من مختلِف الموارد المتاحة له (لهجات محليّة، استعمالات خاصة بدول فرنكوفونية، مقترضات من سياقات لسانيّة أخرى). والمأمول فيما يخصّ العربيّة أن تحتل حقًّا وحقيقاً مركز الاهتمام والاستعمال؛ أي أن تصير فعلاً قطب رحى التواصل اللسانيّ، لتدور حواليها اللهجات القطريّة، واللغات الأجنبيّة، حتّى تُغْنيها بالمدد المعجمي، وتثريها إن اقتضى الأمر. وهذا ما يقول به مثلاً الفاسي الفهري: «الموقف الموضوعي والعلمي يجعل من اللغة الفصيحة لغة المركز في هذا المحيط

المتعدد الألسن، ويجعل اللغات الأخرى في أرباض هذا المركز، إن نحن ابتغينا التموضع الحضاري والثقافي والفكري»[٧].

إنّ هذه المركزيّة اللغوية ليست ترفاً من القول، أو بدعة من الرأي، وإنّما هي عنصر من عناصر تقوية وشائج الانتماء القوميّ، وتدعيم اللحمة الوطنيّة في سياق صعب، وحسّاس يمرّ به الوطن العربيّ، من تسابق في إعلاء صوت الانتماء الضيّق، سواء كان طائفيًّا أو عرقيًّا أو لسانيًّا، وما جوهره سوى تفتيت لأواصر البلد الواحد، وتمزيق كيانه الجامع. وعليه، فالحاجة إلى الالتحام حول الثوابت – واللغة منها – ضرورة وجوديّة؛ فالشعب اليهودي وجد له في اللغة عاملاً من عوامل جمع شِيَعه وأطيافه. إنّ نظرة متأنِّية إلى التاريخ الحديث، تثبت أنّ الاستهتار بمركزية اللغة، قد تكون عواقبه وخيمة على الجماعة اللغوية المنتمية للبلد الواحد. وهيمنة اللغات الأجنبيّة في بعض البلاد العربيّة، كانت بمثابة قميص عثمان، لوّح ويلوِّح به الغلاة من المتطرفين، الذين تشوّفوها تغريباً صريحاً، يحتاج المجتمع تبعاً له إلى إعادة أسلمة (réislamisation)، وما يَترتَّب على ذلك من اقتراف عنف، وإحداث دمار، وإرهاب وتخريب[٨]. كلّ هذا يدعو إلى ضرورة أخذ المسألة اللغويّة بجِدٍّ بغية تلافي الاستلاب الناجم عن تداعيات العولمة من جهة، ولسحب البساط أمام تهوّر الغلاة واندفاعهم من جهة أخرى.

(٧) عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص ١٥٣.

(٨) كانت الجماعات المسلّحة في تسعينيّات القرن الماضي تناهض حتى تعليميّة اللغات الأجنبيّة في الجزائر، انظر عيّنة من ذلك ما وقع لمدرس الفرنسيّة الجزائري من تهديد بالقتل، إن لم يغيّر مهنته، بحيث اضطر إلى ترك منصبه ومغادرة البلد، وردت الرواية في الصفحتين ٢٠٨ و٢٠٩ من كتاب: (Christophe Dubois et Marie-Christine Tabet, Paris Alger : une histoire passionnelle).

٣- تعزيز مكانة العربيّة:

بعد استعراض قطاعات من واقع العربيّة، سنتطرق الآن إلى جملة محاور، نخالها مفصليّة في تطوير مكانتها اللغويّة، ونتشوّفها ذات أولويّة بحيث تكون مساهِمة في حمل الناشئة على إيلاء مرتبة خاصّة للغة الضاد؛ فالآمال معقودة على الأجيال الصاعدة لتعزيز شأن لغتهم بين لغات العالم، وما هذا على أبنائها البتّة بالمطلب العسير.

٣-١- تشجيع القراءة لدى الناشئة:

صحيح أنّ القرار السياسيّ يبقى ذا تأثير مباشر في إعلاء مكانة العربية الفصحى في ربوع الوطن العربيّ، غير أنّ تمكين العربية الفصحى، لن تقوم له قائمة ما لم تزدَدْ نسبة المقروئية وتتضاعف، وتنتشر ثقافة مطالعة منتظمة في أذهان أهل العربيّة؛ أي أن تصير قراءة الكتب والمجلّات والجرائد ممارسة متأصّلة، وعادة يُقبِل عليها الصغير قبل الكبير. ولن يتحقق هذا المأمول ما لم تُحبَّب القراءة إلى الفرد منذ صغره؛ فكما يقال: «منْ شبّ على شيء شاب عليه». والحق، إنّ ارتفاع كتلة القرّاء، لن تتأتى بدون ترسيخ لثقافة اقتناء الكتاب وشرائه لدى الناشئة. وقبل ذلك توفير الكتاب، ودعم نشره، وحسن توزيعه. وها هي ذي وسائل الاتصال الحديثة تأتي لتوفر الكتب في صيغتها الرقمية، فيَسهُلَ اقتناؤها، وتخزينها. وقد أُعدَّت لويحات قراءة (liseuses) - خفيفة الوزن وسهلة الحمل - مهداة خِصِّيصى لقراءة الكتب الرقمية، أينما حلّ المرء وارتحل.

٣-٢- تكييف التعليم وروح العصر:

من أهم شروط تحقيق تعميم تعليم العربية واستعمالها على جميع

المستويات التعليميّة إجراء إعداد شامل يمسح واقع استعمالها، ومجالات غيابها، كيما تتمّ نقلة سَلِسَة باتجاه الاستعمال الفعلي والعملي للغةٍ جامعة واحدة. وإنّ تغييب مبادئ العلوم التقنيّة والعلميّة في المراحل الأولى من التعليم؛ أي باكراً، لا يدفع إلى الاهتمام بهذه الفنون من العلوم الواعدة، ولذا فإن «عدم علميّة المجتمعات العربية [يُعدّ] أحد العوائق الأساسيّة أمام إعدادها للنقلة المجتمعية المرجوّة، فالبيئة العلميّة شرط أساسي لتوطين [تقانة] تكنولوجيا المعلومات الوافدة في كيان مجتمعاتنا العربيّة»(٩). في اليابان مثلاً يزور تلاميذ التعليم الابتدائي معارض ومتاحف للصناعات الميكانيكيّة، ثمّ يقومون ببعض التمارين التطبيقية السهلة لتحبيب هذا النّوع من التخصصات إليهم.

ومن الملحّ أن تتصدّى برامج الإصلاح التربوي لمستجدات العصر وسماته التّي لا مناص منها. ومن العقيم التغنّي بجملة الأرقام والإحصاء في عدد المتمدرسين، وفي نسب الناجحين منهم، أو في المسارعة لإخضاع منظومة تربوية وفق نماذج بيئات أخرى تتباين في طبيعتها والقطر العربيّ. ومن الأجدر أن يسترعي التعليم النوعيّ بال التربويين (البيداغوجيين)؛ فلكلّ وقت معطياته، وواقعه الذي يجب التعامل معه، بفطنة وذكاء. إنّ مسألة التكيّف هذه بالغة الأهميّة، لا سيّما في عصرنا الحالي عصر التقانات (technologies) والشابكة (Internet) الذي طغت فيه ثقافة الصورة والفيديو، وانكمش فيه الاجتهاد الشخصيّ لدى المتعلّم، الذي أصبح ينفق ساعات متواصلة أمام التلفاز أو الحاسوب (ordinateur)، حتّى انقلبت وسائل الاتصّال والتواصل إلى وسائط ثرثرة وتبادل صور وأشرطة وإبداء التّعليقات الشخصيّة.

(٩) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، ص ٣٨٩.

في غمرة هذا الواقع الجديد، اِقتصَد المتعلِّم التّحصيل الشّخصي اقتصاداً مُسرفاً، تبعاً لغواية المشاهدة، والاستماع، وترفٍ كثيرٍ تمنحه الشابكة. ويستتبع هذا، لا محالة، خمول فكريّ، وسلبيّة في التّعليم، ناجمة عن سطوة ثقافة الصورة، والمشاهدة، واللُّعب الإلكترونيّة، ومواقع الدردشة، بل وغدت أحياناً وسائل الاتصال والتواصل وسائل ضغط ومفاوضة بيد التلميذ؛ ففي امتحان الإنجليزية لتلاميذ الشهادة الثانوية (٢٠١٥) في فرنسا، جاء سؤال غامضٌ بعض الشيء؛ فأنشِئت صفحة في شبكات التواصل الاجتماعي تروّج لضرورة إعادة إجراء امتحان المادّة. ولا شكّ أنّ المستوى اللغوي يتأثر سلباً بسبب نقص التحصيل، والاجتهاد الشخصي لدى المتعلم. وبناءً على ما جاء ذكره، يتعيّن على القائمين بشؤون التربية والتعليم التّعويل على الوسائل الحديثة التي يحبّذها المتعلّم لاستدراجه شيئاً فشيئاً إلى تحصيل معرفيّ تفاعليّ، حتّى تغدو آليات التلقين موائمة لِتطلّعات المتعلّم، ومنسجمة مع ميوله إلى استعمال مُبتَدَعات التقانة المستجدَّة، التي هي أصلاً وسائل جاءت من رحم عصره.

٣-٢-١- إيلاء الجانب التطبيقي أهميّة في تعليم العربيّة:

نادراً ما تُستعمَل أجهزة خاصة لتعليم العربيّة في البلدان العربيّة، كأنّ مسألة إتقان اللغة الأمّ هي أمر مفروغ منه، لكنّ الواقع يؤكدّ فجوات في طرائق التعليم، وبخاصة تلك التي تعوّل على الجوانب النظريّة المحضة، ومن ثَمَّ بات لزاماً «الاهتمام بالمهارات اللغوية، وتأكيد الجانب التطبيقي، واستعمال الوسائل السمعيّة والبصريّة في تدريس العربية في التعليم العام، والتعليم الجامعي»[١٠].

(١٠) طارق عبد عون الجنابي، لغة الضاد، ص ٧٠.

وهذا حال اللغات الحيّة التي يُتوخى تدريسها بإتقانٍ عالٍ، وبطرائق تجتذب عقول وقلوب المتعلّمين؛ فهي تولي الجانب التطبيقي الحي قسطاً وافراً من الاهتمام، لا سيّما بالإفادة من الوسائط الرقميّة المتاحة اليوم.

يتضّح مما سقناه، إذن، أنّ إتقان أيّ لغة لا يتيسَّر لطالبه ما لم يتمّرس على استعمالها، في سياقات اتصاليّة حقيقيّة، أو في سياقات مصطنعة أثناء الدرس، لكي تضارع حالات محادثة حقيقيّة؛ «فاللغة تُتوارث وتُعلّم بالتلقين والسماع والممارسة أكثر منها بالتعمق في أصولها وقواعدها»(١١). ولا غروَ أنّ فاعليّة الجانب التطبيقي تؤتي حتماً أكلها، وتُنجز ما هو مأمول من تعليم العربيّة للناشئة، إذ الغاية القصوى جعل المتعلم يتذوق حلاوة العربيّة، ويقف على جَمالها من طريق ممارستها، ليصل إلى مرحلة الإتقان والبراعة في استعمالها. إنّ الشقّ التطبيقي العمليّ يساهم في تعليم العربيّة تعليماً تفاعليًّا إيجابيًّا، ويسمح بتطوير كفاءات المتعلّم، ويُخَوِّله تنمية قدراته في تفقّه اللسان، لهذا احتيج إلى الدربة والمران في درس العربيّة، بعيداً عن الاسترسال في تنظير عقيم، لا يرسّخ إلّا الصعوبة، ولا يزيد المتلقِّن إلّا نفوراً.

٣-٣- الاعتناء بالقواميس:

تهتمُّ الأمم المتقدمة بتحيين(*) (mise à jour) قواميسها، بإحلال ما استجدّ من كلمات، وبحذف ما خبا استعماله من مفردات موات. وهي لا تكتفي بطبع هذا النّوع من المصنّفات في أحسن حلّة فحسب، وإنّما تروّج لها بوسائل الإعلام، وتُسَوِّق لها الدعاية اللازمة. كلّ هذا الاعتناء بالإنتاج المعجميّ، يَنِمُّ على حياة خصبة، تنعم بها اللغة، وعلى حيويّتها في مسارها الطبيعيّ العام، وفي

(١١) عبد الكريم اليافي، مجلّة التعريب، ص ٢٣.

(*) التَّحْيين: التحديث. [المجلة].

مجاراتها لما يمور في العالم. وإذا كانت العربيّة من اللغات التي عرفت الصناعة القاموسيّة منذ بداية عصر التّدوين، وتفننت في مسالك الجمع والوضع، فإنّ مسائل التحيين الدّوري والمنتظم لا تكاد تعرف لها شأناً والتفاتاً. لا نعني بمفهوم التحيين هنا تواتر عدد الطبعات، ولكن معالجة القاموس الشاملة لكلّ ما يطرأ من دلالات مُسْتَحْدَثَة، أو مفردات مولدة؛ فيتتبعها القاموسيّ بالوصف، والشرح والتسجيل، مستفيداً من زبدة نشاطات المجامع اللغويّة، ومراكز التعريب. ولا يعزب عن البال أهميّة تطوير المعالجة المعجميّة بالتوسل بالحاسوب والشابكة، كيما يسهل تصفّح القواميس الرقميّة؛ فيشبع المستعمِل فضوله، ويُجيبُ سؤاله، وهو غانم بزاد قيّم، ووافر.

ومن دلائل النقص في الوضع المعجمي افتقار العربيّة لقاموس تاريخيّ جامع. ومع كونها لغة سافرت في الزمان والمكان، ومازال تداولها قائماً؛ فإنّ غناها وثراءها المعجميّ، لم يُتوّج بعد بموسوعة تقتفي تاريخ المفردات، وتطوّر المعاني، ونشوء الدلالات، ورصد ما توارى استعماله منها. وغير خاف لما لهذا الغياب المعرفيّ من أثر بالغ، وبخاصة فيما اتصل بالدراسة والبحث العلميين. ويفرز هذا الغياب الرّأي والتخمين بدل الحقّ واليقين، لا سيّما في مبحث التأثيل (l'étymologie). ولا بأس أن نضرب مثالاً على نواتج غياب قاموس تاريخي للعربية؛ ففي دراسة حديثة، حاول باحثٌ تتبع ترجمة (avocat) وتطوّر مقابلاتها في العربية، ليصل بالقول:«لأول مرّة في تاريخ المصطلح القانونيّ العربيّ، اقترح [جرجي زيدان] مصطلح محامي»(١٢)، ويواصل الباحث تأكيد هذا الرأي: «منذ ظهوره عام (١٨٩٣)، بدا توليد مصطلح (محامي)، الذي اقترحه جرجي زيدان، توليداً إيجابيًّا، وتقنيًّا بما فيه الكفاية،

---

(١٢) Nejmeddine Khalfallah, L'arabe moderne : péripéties et enjeux, p. 62.

ليدلّ على مهنة مقنّنة»[١٣]، لكن في الحقيقة، يُعدّ المصطلح أقدم من التاريخ المذكور آنفاً، أضف إلى أنّ صاحب التسميّة ليس جرجي زيدان. والحجّة أننا نجد في قاموس «بقطر» الفرنسي العربي مصطلح (محامي) مقابلاً لنظيره الفرنسي (avocat)[١٤]، وقد نُشر قاموسه سنة (١٨٢٨). هذا إن لم يكن هذا المصطلح قد استعمِل أصلاً من قبل. إنّ ما أزجيناه من تدليل، يفصح عمّا قد يترتب من عواقب، وغلط بسبب غياب مرجع تاريخي لغويّ شامل للعربيّة. وإضافة إلى القواميس الأحاديّة اللغة، والموسوعيّة، لا ينبغي إغفال أهميّة القواميس الثنائيّة اللغة، لما لها من دور محوريّ في توفير السند الصّلد للمترجمين، وكذا للمشتغلين بتعلّم اللغات الأجنبيّة[١٥].

٣-٤- الالتفات إلى تعليم العربية لغير أهليها:

إنّ انتشار رقعة الدين الإسلامي، نجم عنه توسع آفاق تعليم العربية، وازدياد عدد طالبيها، وتبعاً لتطوّر وسائل الاتصال والتواصل، وهجرات المسلمين إلى دول غير إسلاميّة، أقبل الناس على اعتناق الإسلام، وهذا ما أفرز متعلّمين جدداً للعربيّة؛ ذلك أنّ معتنقي الدين الإسلامي، يجدون حاجة ماسة لفهم النصوص، وتلاوتها بعربيّة سليمة. «وبوصف العربية لغة تعبُّد الدين الإسلامي، فهي تهمُّ نَحْوَ ربع البشرية اليوم »[١٦]. وهذه الحال ليست بالشّيء الجديد، إذ لمَّا توسعت ربوع الدولة الإسلامية، أقبل الأعاجم على

---

(١٣) Idem., p. 67.

(١٤) Ellious Bocthor, Dictionnaire français-arabe, p.67.

(١٥) كنّا قد قمنا بدراسة وافية للقواميس الثنائية اللغة تم نشرها في كتاب سنة ٢٠١٤ أوفت الموضوع حقّه من مختلف الجوانب. انظر محمد بسناسي (La contextualisation dans la lexicographie bilingue).

(١٦) Djamel Eddine Kouloughli, L'arabe, p. 4.

تعلّم العربيّة، ومنهم من برع فيها؛ فدوّن بلسانها مصنّفات ومدوّنات مرجعية، في شتّى ضروب العلم والمعرفة. وكان إقبالهم على العربيّة ملحوظاً نظراً للمركزية الدينيّة والسلطويّة التّي تمتّعت بهما. ولمَّا كانت العربية لسان أمّة فاتحة وغالبة، كان المغلوب أميل إلى قبول العربية، ومولعاً باعتمادها لتغدو إذ ذاك لسان حاله، إذ «المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب»[١٧]؛ ويفسّر ابن خلدون هذا المنحى الإنساني قائلاً: «النفس أبداً تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه»[١٨]. ونلتمس صدق هذا الرأي لما نرى من توسل المثقفين والعلماء العرب اليوم باللسانين الإنجليزي والفرنسي، تبعاً لما يتسمان به من انتشار كونيّ ثابت.

إذن، ارتبط انتشار العربية بالفتوحات وبامتداد رقعة الإسلام، وما انطوى عليه هذا الدين من حثٍّ على طلب العلوم، وتعليمها. ولقد استفادت العربيّة من الترجمات الآتية من اللغات الأخرى؛ فوسعت رصيدها المعجمي، واغتنت إذ ذاك بمصطلحات مختلفة في شتّى العلوم والفنون، من طريق الترجمات الوافدة إليها، فضلاً على كونها لغة دين جامعة، ولغة آداب راقية، ولغة فكر وفلسفة، تبعاً لما ساهم به العرب وغير العرب من التدوين بلسانها. فهذا ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) يصف العربية باللغة الشريفة، الكريمة، اللطيفة في الآن ذاته ويتحدث عنها بكلّ رقة وإجلال فيما نصّه: «وذلك أنني إذا تأملتُ حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة، اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف والرقة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتّى يكاد يطمح ما به أمام غلوة السحر»[١٩]. ومخالطة شعوب

(١٧) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص ١١٦.

(١٨) عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر نفسه.

(١٩) ابن جني، الخصائص، ص ٩٩.

وثقافات وحضارات عديدات، ساهم في إخصاب العربيّة، وفي امتداد آفاقها، حتّى غدت لغة عالمة وعالميّة، يُطلب العلم بها مباشرة، أو ترجمة منها إلى اللغات الأخريات. «واللغة العربية تنفرد بين اللغات جميعاً، بأنّها اللغة التي خلِقت لتكون لغة عالميّة، وأنّها اللغة التي خرجت على النّاس، في صورتها الحضاريّة، وهي تحمل في ذاتها حجّة انتشارها، ووثيقة بقائها»(٢٠).

إنّ مسألة الاهتمام بالعربية لا يجوز أن تنحصر فيما يتصل بمكانتها في الأقاليم العربيّة فحسب، بل ينبغي أن يتعدّى ذلك إلى الأقطار الإسلاميّة غير العربيّة والبلاد غير الإسلاميّة. فعلى سبيل المثال، توجد في البلاد الغربية جاليات عربيّة ومسلمة هامّة، لا تهتدي عادة إلى من يأخذ بيدها في اكتساب ناصية العربيّة الفصحى. ونحن نعلم قوّة رابطة اللغة ومحوريَّتها في تقريب أبناء الجاليات من أوطانهم الأصلية، وفي تمتين وشائج انتماءاتهم الأصيلة؛ لذا تتبدّى مسألة فتح مدارس للعربيّة ودعمها شأناً مُلقًى بالدرجة الأولى على عاتق البلدان العربيّة. وفي ظل غياب سافر لدعم مادي رسميّ ومنتظم من لدن الدول المعنيّة، تقدّم مدارس خاصّة منتشرة هنا وهناك في البلدان الغربيّة خدمات بقدر إمكاناتها المتاحة، إذ غالباً ما تطلب التمويل من مرتادي المساجد، لمواصلة إعطاء الدروس بالعربيّة، والإنفاق على ألوان الأعباء المترتبة على خدماتها.

إنّ تعليم العربيّة لغير أهليها يحتاج إلى إعداد برامج خاصّة، ومراجع تأخذ في الحسبان الخصائص المنهجيّة للتعامل الأمثل مع آمال غير النّاطقين بالعربيّة. وينبغي تخصيص ملتقيات دوريّة، تنظر في شؤون

(٢٠) محيي الدين صابر، المجلّة العربيّة للدراسات اللغويّة، ص ١٤.

المناهج التربوية (البيداغوجيّة) الموّجهة لفئة تُقبل على العربيّة في غير بلادها؛ فطرائق التعليم، ومحتويات المضامين التعليميّة، يجب أن تتوافق والبيئة المستهدفة، وكلّ بيئة تختلف عن الأخرى اجتماعيًّا وثقافيًّا وجغرافيًّا... ومع وجود مراجع تعليميّة لغير الناطقين بالعربيّة، فإنّها تبقى غير كافية كمًّا وكيفاً، وهي لا تنظر بميزان التدرج في مستويات التعليم؛ فمن غير الممكن أن نختزل ضرب التعليم هذا في مؤلَّف جامع واحد، أو اثنين أو ثلاثة. إن المحتوى التعليمي للمراجع ينبغي أن يُقدَّم بتسلسل منطقي، وأن يُبسّط أيّما تبسيط، وأن يتوزع المرجع على أجزاء عديدات.

٣-٥- ثقل مسؤوليّة وسائل الإعلام:

تكتسح وسائل الإعلام اليوم حياتنا اكتساحاً جارفاً؛ فالإقبال عليها يبلغ حدّ الإدمان، وتتبُّعُ ما تذيعه أصبح جزءاً من عوائدنا في تلقّف المعلومة، وفي التزوّد بالخبر. ولذا، فإنّ لغة الصحافة هي لغة مؤثرة، وذات وزن لا يُستهان به. وبغية تقديم كمٍّ جمّ من المعلومات بسلامة، يجب الاعتناء بطبيعة اللغة، وبأسلوب العرض. ولا يمكن للصحفيّ الاكتفاء بما يتمتع به من مهارات لغويّة، ولو كان ذا قدم راسخة في اللسان العربيّ، إذ لا مفرّ من مسيس الحاجة إلى مصححين لغويين في وسائل الإعلام الثقيلة والجرائد، قصد تلافي الأخطاء اللغوية. وبذا، بات من الملحِّ توظيف مصححين لغويين لقراءة وتصحيح المقالات الصحفية، كيما تُقَدَّم إلى القارئ بلغة سليمة، خالية من اللحن، نائية عن الغلط؛ ذلك أن الصحف والجرائد تنقل الأحداث والأخبار بسرعة، وهي في الآن نفسه واسعة الانتشار، محظيّة بتتبع الكثير من القرّاء. ولا يخفى لما تستقطبه القنوات التلفزيّة كذلك من متابعة ومشاهدة؛ فخليق بهذه المحطات أن تراجع نصوص صحفيِّيها

مراجعة لغويّة، تصحِّح بها الخطأ، فتدرأ إذ ذاك الخلل وتصلحه، حينما يكون اللحن في مرحلته الجنينيّة حرفاً مسطوراً قبل أن يصبح لفظاً ملفوظاً.

إنّ الاعتناء بالجانب اللغوي في نقل المعلومة، يشكّل جانباً لا يليق إغفاله بأيّ حال من الأحوال؛ ففي عالم اليوم لا يعزب عن البال أمر حساسيّة أجهزة الإعلام ووسائلها في مخاطبة المتلقي، وفي تأثيرها الهائل فيه، ومن ثَمَّ يجب مرافقة إزجاء المعلومة بتدقيق لغوي وأسلوبي، حتّى يكون التأثير سليماً لا سلبيًّا. ولذا تحمل وسائل الإعلام على عاتقها مسؤوليّة ثقيلة، ليس فقط فيما يتعلّق بمحتوى المعلومة، ولكن أيضاً فيما يمس سلامتها اللغويّة، ولا تحصل السلامة هذه إلّا من طريق المراجعة الفاحصة. ويمكن القول في هذا السياق إنّ الآمال مشدودة كذلك على وسائل الإعلام للارتقاء بمكانة العربية، وذلك بتخيّر المفردات الدّالة، وبالاعتناء بالأسلوب، وبانتهاج طريقة إلقاء مميّزة؛ لأنّ الخطاب الصحفيّ بالغ التأثير في النفوس والأذهان، وهو خطاب موجه لجموع عريضة. «وكلّما كان الفكر خصباً ثريًّا كان الإلقاء حسناً، وكان صاحبه مرتاحاً، كما يساعد الخيال الواسع على تهذيب وترتيب الأفكار»[٢١].

٣-٦- قضية المصطلح وتبعاتها:

تقوم المجتمعات على المعرفة، التي هي عصب التقدم الحضاري، والرقيّ البشري. وعصرنا الحالي هو عصر تدفق المعرفة والعلوم بتَمَيُّز؛ فالعالم أصبح قرية صغيرة، وتقاربت التجارب البشريّة أكثر، واستيسر الاتصال والتواصل، وتشاركت القارات كلّها في صناعة المعرفة وتطويرها

(٢١) سعاد بسناسي، السّمعيّات العربيّة في الأصوات اللّغويّة، ص ٨٣.

وإشاعتها، وإن بدرجات متفاوتة، و«مجتمع المعرفة يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها وتثمينها، في مختلف مجالات النشاط المجتمعي»(٢٢). وأساس العلوم المصطلحات، إذ بواسطتها تنعقد عمدة الخطاب العلمي، وبها تتساوق دقة التحليل والتعليل، وهي ترجمانٌ كشّافٌ لما استجدّ من مستحدثات، ومؤشر يُبْرز ما ابتُدع من مفاهيم.

ولئن شارك العرب كغيرهم في صناعة المفاهيم، وفي الدفع قدماً بالنتاج المعرفي، إنّ ذلك يجري الآن غالباً في المخابر الأجنبيّة، وتبقى، إذن، لغات الابتكار والاختراع في عمومها اللغات الأجنبيّة. ويترتب على هذا الواقع ضرورة مواكبة العربيّة لما يستجد معرفيًّا بالاتكال على التوليد المصطلحي (la néonymie)، وللتصدّي لهذا الميدان أنشئت المجامع العربيّة، ومراكز التعريب، لتزويد العربيّة بالزاد المصطلحي الملائم، بغية الدفع بالخطاب العلمي دفعاً عمليًّا متئداً؛ فالتّاريخ يؤكد دائماً أنّ التأخر العلمي والتقني، تَنْجم عنه نواتج سلبيّة، من شاكلة الجمود والتحجّر، وعليه فإنّ «دعوة التعريب [...] امتداد لحركة التحرر السياسي وتعبير عن السيادة الوطنيّة والاستقلال في الرأي والعمل»(٢٣). لا مناص من كون التعريب – في مفهومَيْه الترجمة ونقل المصطلحات إلى العربية – يمثّل أساساً لا غنى عنه في سبيل الارتقاء بالفكر العلمي، وكذا في إخصاب حيوي للغة البلاد العربيّة.

ولا يمكن إنكار الصعوبات الموضوعيّة التي قد تعترض مهمة التصدّي للمصطلحات الوافدة إلى العربية صناعة وقولبة، بحيث تتسق مع سمات العربيّة الصرفيّة والصوتيّة، ومن دلائلِ مَشقَّةِ النّقل هروع المترجم أحياناً إلى

(٢٢) عبد القادر الفاسي الفهري، تقرير برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي، ص ٣.

(٢٣) محمد سويسي، نماذج من التراث العلمي العربي، ص ١٩٩.

الاقتراض (l'emprunt) من اللغة المنقول منها، بوصف هذا النّوع من التعاطي آخر حلّ تَرْجَميّ، لا طائل من بعده. وعلى كلّ، «فاللغة الحية مجبرة على الانفتاح على اللغات الأخرى بوساطة الترجمة»(٢٤). وجدير بالذكر أن اللغات الأجنبية تقتفي كذلك أسلوب الاقتراض حين يتعذر إيجاد مقابل يفي بالغرض. واللافت أن «اختلاط الشعوب وتمازجها كان دائماً زاداً عظيماً للمعجم، وأنّ اللغات كانت تعيش على الاقتراض المتبادل»(٢٥). ولقد عرف العرب الأقدمون المفردات الأعجميّة الأصل، التي سار استعمالها على منوال اللسان العربيّ، حتّى إنّ هناك من نفى موردها الأعجمي، وبخاصّة تلك التي وردت في القرآن الكريم، وقد كان الجواليقي (ت٥٣٩هـ) من أولئك الذين انتهجوا نظرة توافقيّة إزاء طبيعة الكلمات الأعجميات الأصل، فقال: «هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثمّ لفظت بها العرب بألسنتها، فعرّبته، فصار عربيًّا بتعريبها إيّاه فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل»(٢٦)، وذهب أبعد من هذا عندما أضاف مفصّلاً، أنّ منها «ما لا يعتدّ بعجمته، وهو ما أدخل عليه لام التّعريف نحو «الديباج» و«الديوان». والثّاني ما يعتدّ بعجمته، وهو ما لم يدخلوا عليه لام التّعريف كـ«موسى»»(٢٧).

وفضلاً على مبدأ مواءمة المفردات الأعجميّة الوافدة إلى الرصيد المعجميّ العربيّ، لِما اعتمدته واستساغته العرب، فإنّ العربيّة تزخر أيضاً بقدرة

---

(٢٤) Mohammed Besnaci, La contextualisation dans la lexicographie bilingue, p. 332.

(٢٥) جان لويس كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغويّة، ص ٣٥٨.

(٢٦) الجواليقي (ت ٥٣٩هـ)، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ص ٦.

(٢٧) الجواليقي (ت ٥٣٩هـ)، المصدر نفسه.

كبيرة على استيعاب نظائر المصطلحات الأجنبيّة الحديثة، واصطناع ما يقابلها، من خلال خلق مصطلحيّ، يولد من رحم كلمات عربيّة أخرى، وتقوم قائمة هذا الإجراء على مبدأ الاشتقاق، وجوهره «انتزاع كلمة من كلمة أخرى على أن يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى، والاشتقاق من خصائص العربيّة الرئيسية ويتيح توليد الكلم وتكاثره الخلّاق»(٢٨). إذن، تنطوي العربيّة على أدوات وآليّات الخلق المصطلحيّ، التي تثري بها رصيدها المعجمي، وتَسُدُّ حاجتها في تسمية الأشياء والمفاهيم. وحتّى توليد المصطلحات هو جهد واجتهاد لا يمكن للمصطلحي أن يضطلع به وحده؛ فقد «يحتاج المصطلحي المبدع إلى مدقق لسانيّ خبير يكون بمقدوره تقييم الكفاية الإبداعيّة»(٢٩).

ولا يُلتفت لمن يتوّهم عجز لسانٍ ما عن استيعاب حقول معرفيّة ما، خصوصاً إذا كانت العربيّة هي المقصودة بهذا العجز. وآية ذلك أن تعريب الطبّ مثلاً في سورية حقيقة ملموسة. ولا غرو أنّ التصدّي لمصطلحات معرفيّة غارقة في الاختصاص، تستدعي جهوداً متضافرة، واجتهادات متواصلة، فكما يقول المثل الفرنسي: «لم تُشيّد روما في يوم واحد»، فكذلك الحال في مقاربة تعريب العلوم، وما يقتضيه الأمر من صبر، ووقت وأناة؛ أي أن ينجم جهد التعريب عن برنامج عمل متكامل، وعن تخطيط لغوي واضح المعالم، مجلو الآفاق، لذلك كلّ «تخطيط لغويّ (planification linguistique) هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ؛ فاتخاذ قرار بفعل كذا وكذا يشكّل خياراً في السياسة اللغوية كقرار تعريب التعليم على

(٢٨) شحادة الخوري، مجلّة التعريب، ص ٣٧.

(٢٩) عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص ١٤٢.

سبيل المثال»[٣٠]. أمّا «مدار الحديث عن قدرة أيّ لسان من الألسنة على صياغة المصطلح العلميّ أو قصوره عنها فإنمّا هو من القضايا الزائفة، لأنّه إشكال غير ذي موضوع. فما من لغة من لغات البشر إلّا وهي في ذاتها مهيّأة بالطبع والجبلّة لاستيعاب الصّوغ الدلالي الجديد عن طريق التوليد الاصطلاحي المستحدث وإنّما القدرة أو القصور في أهل اللغة لا في اللغة ذاتها»[٣١].

٤- أنموذج للتخطيط اللغوي:

ومن أبرز أنماط التخطيط اللغوي وتجلياته، ما يسعى إليه الفرنسيون من زحف للسانهم في مختلف مناطق العالم، ضمن إطار الفرنكوفونيّة العالميّة، إذ مع تفوّق الإنجليزية في الانتشار والاستعمال، بوصفها لغة لها اليد الطولى على سائر اللغات[٣٢]، فإنّ الفرنسية تكسب ناطقين جدداً، ومناطق استيطان وتوسع، بفضل سياسة لغوية رصينة، وتخطيط محكم. ويتوسل المدافعون عن الفرنسية بكل الوسائل لنشر لغتهم، وإشاعتها في العالم، متكئين على وسائل الإعلام الثقيلة، ودور النشر، وتكوين الطلاب الوافدين من مختلف بلدان العالم، وإنشاء مراكز تعليم الفرنسيّة خارج فرنسا، حتّى إنّ مؤلِّف)حرب اللغات(أقرّ ما نصّه: «لم يسبق للفرنسية في تاريخها أن تحدّث بها النّاس في العالم كما يتحدثون بها اليوم»[٣٣].

من هذا الأنموذج المترجِم لكيفية التخطيط اللساني والتدبير اللغوي، تتبلور ضرورة رسم استراتيجية تفكير واضحة المعالم، تنطوي على تصور مستقبلي

(٣٠) جان لويس كالفي، المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٣١) عبد السلام المسدي، تأسيس القضيّة الاصطلاحيّة، ص٢٣.

(٣٢) هذا إذا أخذنا في الحسبان أن اللغة الصينيّة مثلاً محدودة القطر مع كثرة ناطقيها.

(٣٣) جان لويس كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغويّة، ص ٣٦٣.

استشرافي للثقل الذي يُراد للغة أن تحتلّه في عالم يعجّ بمتغيّرات جمّة؛ فعالم اليوم لا يقيم وزناً إلّا لمن أخذ بأسباب القوّة والمنعة. ومن ههنا ينبغي أن ينطلق التخطيط اللغوي للعربيّة من قطريّتها، ليصل إلى أبعاد كونيّة؛ ذلك أن التدبير اللغوي هو بالأساس «كل سياسة لغوية وليدة مشروع مجتمعي، ووليدة الكيفية التي يحدّد المجتمع بها مستقبله، ارتكازاً على المؤسسات التي تتوفر له، ولا بد أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهويّة الثقافيّة الوطنيّة الشموليّة، والتنوّع الإثني المحلّي أو الجهويّ، وعالميّة التقدم والمعرفة»(٣٤).

الخاتمة:

إنّ دعوات الاغتراب المعرفي واللغوي، والتّي مؤداها ترسيم قطيعة مع التراث، مثَلُها في تبعاتها مثل دعوات الانكماش على الذّات؛ فالخطر كلّ الخطر يهدّد الأمم، إن وأدت صلاتها بماضيها، وإن انعزلت عن غيرها واكتفت بما بين يديها؛ ففي الحالتين، هي كالذي يسير إلى حتفه بظلفه. إنّ اللغة مكوّن جامع، تثوي عليه هوية الجماعة البشريّة، لذا يجب أخذها مبلغ الجدّ، باستنطاق واقعها، واستشراف مستقبلها. والعربيّة لغة عالميّة بوجودها في المؤسسات الدوليّة، وبتعداد ناطقيها، وبوصفها لغة النّص المؤسِّس للإسلام؛ فهي تهم أيضاً معتنقي الدين الإسلامي من جانب التعبّد. ولئن انفردت بهذه الخاصيّة العالميّة، لا يُغنيها هذا من ضبط استراتيجية التخطيط والتدبير في سياق عولمة، جاءت بمعطيات جديدة، لا مناص من التعامل معها، بكثير من الإعداد الجاد، وبالتسلّح بهمّة مستنيرة. ومن الضروري إيلاء ضروب العلوم حصّة الأسد من الدّرس والبحث، إذْ

(٣٤) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص ١١.

بها تتقوّى اللغة وتثبت؛ «فاللغة لا تعجز، إذن، عن التعبير إذا كان أصحابها ذوي شأن ومساهمة»[٣٥].

إنّ قضيّة تعميم استعمال العربيّة والرفع من شأنها مسألة تخصّ أوّلاً كلّ الناطقين بها؛ «فلا بدّ من تضافر الجهود، و [لا مناص من أن] يتحوّل هدف الرقيّ هاجساً، ينطلق ذاتيًّا، من داخل الفرد المعاصر»[٣٦]. ثمّ هي قضيّة مجمل البلدان العربيّة؛ لأنّها رابطتهم المشتركة، وهمزة الوصل والتواصل بينهم. ولا مندوحة عن أنّ بِيَد السياسي زمام الأمر، وسلطة القرار؛ فالآمال عليه معقودة لتدعيم الثقافة العربيّة، ولانتهاج إصلاحات تربويّة فعّالة في تعليم العربيّة، إذ السياسي هو من يقدر على دعم نشر الكتاب، وتيسير توزيعه، وتمويل طبع المخطوطات وتحقيقها، وتشجيع حركة ترجمة حقيقيّة تشمل صنوف المعارف والعلوم المختلفة. إنّ مساهمة السياسي لا مناص منها في تأمين المسألة اللغوية في الوطن الواحد، لما لها من ثقل استراتيجي غير خاف؛ ذلك أنّ الأمن اللغوي للبلاد لا يقل شأناً عن الأمن القومي أو الأمن الغذائي.

وللسانيِّين العرب مسؤولية التصدّي لنقل المصطلحات التقنيّة والعلميّة، ووضع القواميس المختصّة، وتعهدها بالتحيين الدوري، وبتكييف القواميس حسب حوائج المستويات التعليميّة وأطوارها المتباينة. وبخلق تكوين ينظر في مسائل التدقيق اللغوي، وجعله مبحثاً قائماً بذاته، يتفرّع إلى تخصصات تنتهي إلى ميادين معالجته المختلفة (في الصحافة، وفي السياسة، وفي الإشهار، إلخ). وتفكير اللسانيين بمناهج تعليميّة العربيّة، لا

(٣٥) عصام نور الدين، مقالات ونقاشات في اللغة، ص ١٣٣.

(٣٦) رياض عثمان، العربية بين السليقة والتقعيد- دراسة لسانيّة -، ص ١٥٨.

ينبغي أن يتجاهل شق تدريسها لغير الناطقين بها. ثم إنّ مسؤوليّة توفير التعليم لهذه الفئة ملقى كذلك على عاتق القنصليات العربيّة المنتشرة في الدول الأجنبيّة، والمطالَبة بفتح مراكز ثقافيّة، تعطي دروساً بالعربيّة للأجانب ولأبناء الجاليات العربيّة.

وللصحافة أن تُحسِن استعمال وسيلة اللغة؛ لأنّها أساس تواصلها مع متتبعيها، وعليها أن تولي مسائل التدقيق اللغوي جانباً هامًّا من العناية والنظر، ليجيء الخطاب الصحفي خِلواً من الغلط، وسليماً في أسلوبه، معبّراً عن مضمون المعلومة تعبيراً صحيحاً؛ فجماليّة اللغة تؤثر في سامعها، أو قارئها، أو مُشاهدها. وتغليب الفصحى في القنوات التلفزية من شأنه تعزيز مركزيتها في التداول، وتقويّة حضورها في التواصل، حتّى تستهوي العربية قلوب وعقول الناشئة؛ فيحبونها إذ ذاك حبًّا جمًّا.

* * *

المصادر والمراجع

بالعربية:

- حرب اللغات والسياسات اللغويّة، جان لويس كالفي، ترجمة حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- الخصائص، ابن جني أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مج١، منشورات محمّد بيضون، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- السّمعيّات العربيّة في الأصوات اللّغويّة، بسناسي سعاد، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم (الجزائر)، ط١، ٢٠١٢م.

- «صيانة المصطلح وأسسها النظرية»، تأسيس القضيّة الاصطلاحيّة، عبد السلام المسدي، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق، بيت الحكمة، تونس، ص ص (٩-٦٤)، ١٩٨٩م.
- العرب وعصر المعلومات، نبيل علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٩٤م.
- العربية بين السليقة والتقعيد- دراسة لسانيّة -، رياض عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- فلسفة اللغة – تفكيك العقلي اللغوي- أدهم سامي، بحث أبستمولوجي أنطولوجي، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- «في الوعي اللغوي»، لغة الضاد وقائع ندوة، الجنابي طارق عبد عون، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ص ص (٥١-٧٣)، ١٩٩٧م.
- «قضايا نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في الخارج»، صابر محيي الدين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلّة العربيّة للدراسات اللغويّة، الخرطوم، ص ص (١٠-٣٢)، ١٩٨٢م.
- اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون، مجدي بن عيسى، الرافد، الشارقة، ط١، ٢٠١٠م.
- اللغة العربية والبحث العلمي في تقرير التنمية الإنسانية العربيّة، عبد القادر الفاسي الفهري عبد القادر، تقرير برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط١، ٢٠٠٥م.

- اللغة والبيئة، عبد القادر الفاسي الفهري عبد القادر، منشورات الزمن، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٣م.
- «اللغة العربية والتقدم العلمي والثقافي في الوطن العربي»، شحادة الخوري، مجلّة التعريب، المنظمة العربية للتربيّة والثقافة والعلوم، دمشق ع١، ص ص (٢٩-٤٢)، ١٩٩١م.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، الجواليقي أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت٥٣٩هـ)، تحقيق خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م.
- مقالات ونقاشات في اللغة، عصام نور الدين، دار الصداقة الغربيّة، بيروت، ج١، ١٩٩٥م.
- المقدمة، ابن خلدون عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ)، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط١، (دون تاريخ).
- «مكانة اللغة العربيّة ومشكلات الترجمة والتعريب والتأليف الذاتيّة»، عبد الكريم اليافي، مجلّة التعريب، المنظمة العربية للتربيّة والثقافة والعلوم، دمشق، ع١، ص ص (١٧-٢٨)، ١٩٩١م.
- نماذج من التراث العلمي العربي، محمد سويسي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

بالفرنسيّة:

- BESNACI Mohammed, La contextualisation dans la lexicographie bilingue : le cas du dictionnaire français-arabe, Editions Oum-El-Kitab, Mostaganem, 2014.
- BOCTHOR Ellious: Dictionnaire français-arabe, revu et corrigé par Gaussin De Perceval, vol 1, éditions Firmin Didot, Paris, 1828.
- DUBOIS Christophe et TABET Marie-Christine, Paris Alger : une histoire passionnelle, éditions Stock, Paris, 2015.
- GRANDGUILLAUME Gilbert, Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Maisonneuve & Larose, collection: «Islam d'hier et d'aujourd'hui», Paris, 1983.
- KHALFALLAH Nejmeddine, «Avocats et néologues: les péripéties d'un néologisme», in: N. Khalfallah (dir.) L'arabe moderne: péripéties et enjeux, pp. (53-75), l'Harmattan, Paris, 2014.
- KOULOUGHLI Djamel Eddine, L'arabe, PUF, collection: «Que sais-je?», Paris, 2007.